مركز العدل للمساعدة القانونية
JUSTICE CENTER FOR LEGAL AID

واقـــع المســاعدة القانونية في الأردن

التشريعات

- الأردن صادق على العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تلزم الدولة بكفالة حق التقاضي وحق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة ومنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل والميثاق العربي لحقوق الانسان
- الدستور الأردني يقضي أن المحاكم مفتوحة أمام الجميع، لكنه لا ينص على كفالة حق الدفاع أو ضمانات المحاكمة العادلة
- قانون اصول المحاكمات الجزائية نص على كفالة حق الدفاع في القضايا باللمعاقب عليها في الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد في مرحلة المحاكمة فقط
- نص التشريع على حق المشتكى عليه / المتهم بتوكيل محامي للدفاع عنه أمام المدعي العام، إلا أنه لم يلزم بتوكيل محام على نفقة المحكمة لغير المقتدر
- لم ينص القانون على حق توكيل محامي أمام المركز الأمني
- أوجب القانون الأردني التمثيل في القضايا الحقوقية التي تزيد قيمتها على ١٠٠٠ دينار.

الوصـــول إلـــى العـــدالـة بالأرقـام

التعرض للإشكالات القانونية

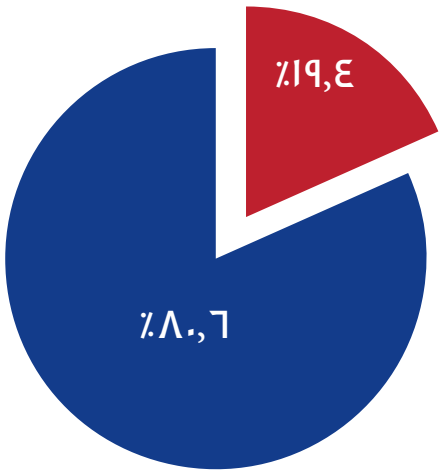

التوزيع النسبي للأسر حسب حالة تواجد أفراد لديهم إشكالات قانونية خلال الخمس سنوات السابقة، الأردن ٢٠١١

- أسر لدى أحد أفرادها اشكالات قانونية
- أسر لا يوجد لدى أحد أفرادها اشكالات قانونية

٪١٩,٤ من الأسر في الأردن معرضة لمواجهة أحد أفرادها لإشكال قانوني واحد على الأقل خلال الخمس سنوات السابقة.

• تتمركز الإشكالات القانونية في المناطق الحضرية وكانت أكثر انتشارا في العاصمة تليها إربد ثم الزرقاء.

• نوعية الإشكالات القانونيج التي ذكر الأفراد أنهم تعرضوا لها كانت الجزائية هي الأكثر شيوعاً ثم الحقوقية تليها الشرعية.

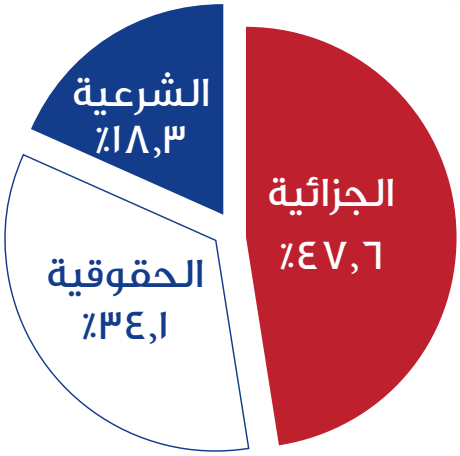

نوعية الإشكالات القانونية التي تعرض لها الأفراد

اللجوء إلى القضاء

٪٣٣,٢ من الإشكالات القانونية لم يتم اللجوء إلى القضاء لحلها

• السبب الأول لعدم اللجوء إلى القضاء هو الحل الودي (٣٩٪) يليه عدم توافر القدرة المالية (٢٤،٢٪) يليه الخجل والعادات والتقاليد (١٩،٢) ثم عدم الاقتناع بفاعلية المحاكم (١٢،٦٪) ثم عدم امتلاك الوقت لمراجعة المحاكم (١٠،٧٪)

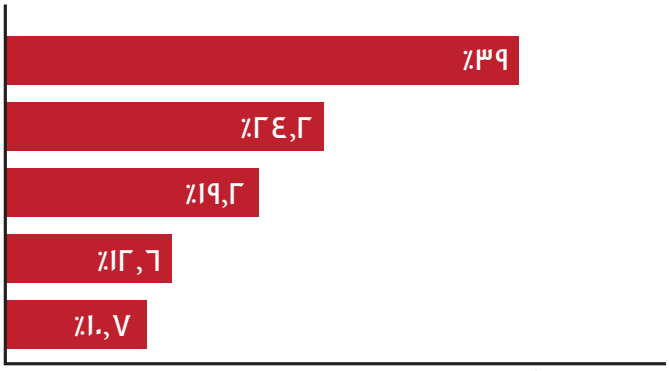

أسباب عدم اللجوء إلى القضاء

• رغم أن القضايا الشرعية هي الأقل انتشاراً إلا أنها الأكثر احتمالية أن يتم اللجوء بخصوصها إلى القضاء، اذ لجأ حوالي ٩٠٪ ممن تعرض لإشكال شرعي للقضاء، مقارنة ب ٣٨،٧٪ بالقضايا الجزائية و٣٨،١٪ بالقضايا الحقوقية.

توكيل محامي

٪٥٢ من الإشكالات القانونية التي تم اللجوء فيها الى القضاء على مستوى العينة الوطنية لم يتم توكيل محام فيها

المساعدة القانونية

- فقط ما يقارب ١،٥٪ من الأفراد سمعوا بوجود خدمات المساعدة القانونية.

الفئات الأكثر ضعفاً

تزداد احتمالية عدم اللجوء الى القضاء مع عوامل ازدياد رقة الحال والتهميش

- تزداد احتمالية عدم اللجوء الى القضاء مع عوامل ازدياد رقة الحال والتهميش وهي (انخفاض الدخل/ المستجيب من متلقي المعونة/ انخفاض التعليم / النوع الاجتماعي)، إلا أن احتمالية اللجوء الى المحاكم بدون توكيل محامي بين هذه الفئات كانت هي الاعلى.

- ٦٩،٩ ٪ ممن تعرضوا لإشكال قانوني ينتمون لأسر دخلها يقل عن ٥٠٠ دينار شهرياً وهذا لا يعني بالضرورة وجود ارتباط ما بين رقة الحال واحتمالية التعرض لإشكالية قانونية بل لإن الغالبية من الأسر يكون دخلها أقل من ٥٠٠ دينار شهرياً.

هناك ارتباط ما بين رقة الحال وعدم اللجوء الى المحاكم او اللجوء بدون محام

- هناك ارتباط ما بين رقة الحال وعدم اللجوء الى المحاكم او اللجوء بدون محام.

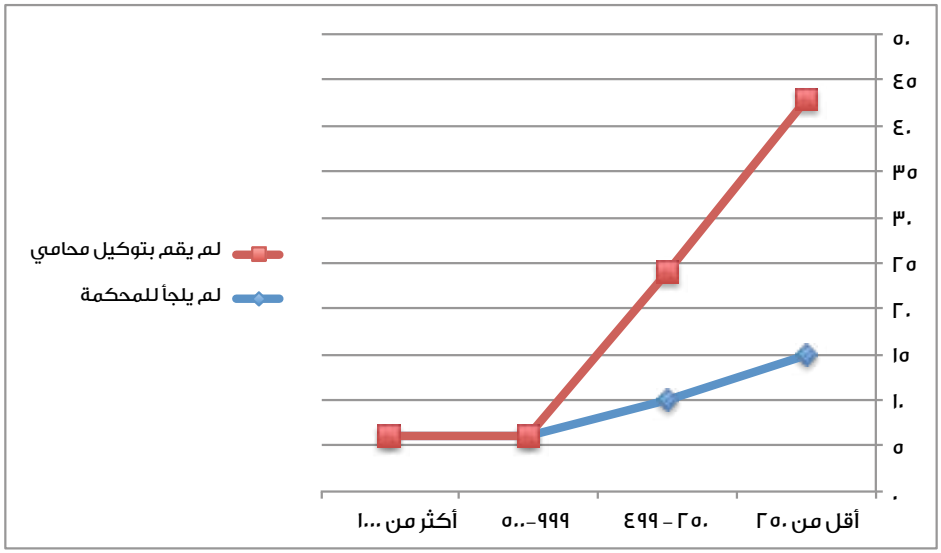

المرأة

- المرأة في الأردن تتعرض لإشكالات قانونية أقل من الرجل بشكل عام بما نسبته حوالي ٢٥٪ من الإشكالات القانونية.

تتمركز الإشكالات القانونية التي تتعرض لها المرأة بشكل أكبر في المسائل الشرعية

- تتمركز الإشكالات القانونية التي تتعرض لها المرأة بشكل أكبر في المسائل الشرعية حيث كانت اصحاب الاشكالات في المسائل الشرعية من النساء في ٥٦،٧٪ مقارنة ب ١٧،١٪ فقط في المسائل الحقوقية و ١٩،٢٪ فقط في المسائل الجزائية.

- ترتفع هذه النسبة بين الفئات التي لا تلجأ الى المحاكم بسبب الفقر لتصبح ٣١،٣، و ٢٩،٢٪ من الفئة التي لجأت للمحاكم دون محام.
- في المسائل الشرعية حيث ان ٥٥،٦٪ من الاشكالات الشرعية التي لم يتم اللجوء فيها للمحاكم كانت اصحابها من النساء و ٦٤،٤٪ من الاشكالات التي تم اللجوء فيها الى القضاء الشرعي لكن دون وجود محام.

التمثيل في القضايا الجزائية

حوالي **٦٨٪** من المتهمين/ المشتكى عليهم لم يقوموا بتوكيل محامٍ في فترة المحاكمة

حوالي **٨٣٪** من المتهمين/ المشتكى عليهم لم يقوموا بتوكيل محامٍ في فترة التحقيق أمام الادعاء العام

أقل من **٠,٥٪** من الأفراد الذين يتم التحقيق معهم أمام المراكز الأمنية قاموا بتوكيل محام

مركز العدل للمساعدة القانونية
JUSTICE CENTER FOR LEGAL AID

٣٧ شارع اللد، جبل الحسين
ص.ب: ٨٤١٠٨٣ عمان ١١١٨٤، الأردن
هاتف: ٠٩٦٢ ٦٤٦٢ ٤٠٠٩+ / ٠٩٦٢ ٦٤٦٥ ٦٥٣٤+
فاكس: ٠٩٦٢ ٦٤٦٢ ٥٠٠٩+
info@jcla-org.com
www.jcla-org.com